انتخابات المحافظين تتويج لـ 18عاماً من العطاء الديمقراطي الوحدوي

اليمن اليوم على أعتاب مرحلة جديدة من الحكم المحلي واسع الصلاحيات

نائب رئيس مجلس النواب: البرلمان طلب من الحكومة القانون الجديد الذي يتيح انتخاب المحافظين مباشرة من الشعب

صنعاء /سبأ:

تدشن اليوم السبت في عموم محافظات الجمهورية عملية انتخاب محافظي المحافظات في أول تجربة يخوضها اليمن بالتزامن مع احتفالات شعبنا بالعيد الوطني الـ 18 للجمهورية اليمنية (22 مايو) .

وتحظى التجربة التي سيتم فيها انتخاب 22 محافظا لأول مرة عبر الهيئة الانتخابية في مجالس المحافظات والمديريات باهتمام منقطع النظير وسط جدل سياسي واسع تشترك فيه كافة الوان الطيف السياسي اليمني التي أجمعت على ريادة التجربة في وضع اللبنة الأولى لتأسيس حكم محلي واسع الصلاحيات يلبي احتياجات المجتمع في التنمية الشاملة .

وكالة الإنباء اليمنية (سبأ) استطلعت آراء برلمانيين وأعضاء من مجلس الشورى ومن الوان سياسية متعددة .. وهنا التفاصيل .

حمير بن عبدالله الأحمر

ابراهيم العيدي

يحيى الكحلاني

عبدالوهاب معوضة

عبدالملك القصوص

لبنة تأسيسية

نائب رئيس مجلس النواب حمير بن عبدالله الأحمر يؤكد أن خطوة انتخاب المحافظين تمثل اللبنة الرئيسية في الحكم المحلي والمرحلة الأولى من تطبيق اللامركزية المالية والإدارية في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية انتخابات محافظي المحافظات.

ويضيف « هذه الخطوة جريئة واليمن تمتاز بأشياء كثيرة في المجال الديمقراطي ، وأيضا نحن لا نؤيد أبدا بأن يكون لكل محافظة فدراليتها أو جعل الحكم فيدراليا كما يتوهم البعض ، فانتخاب المحافظين يتمثل في الإدارة المحلية لا غير ولا يتدخل مطلقا في الأمور الأخرى.

وان شاء الله تتطور البرامج في الإدارة المحلية والمجالس المحلية ويصبح الانتخاب مباشرا من الشعب وكما يقال «إن غدا لناظره قريب» .

وفي شأن الخطوات القادمة يؤكد الأحمر أن البرلمان «طلب من الحكومة الإسراع في تقديم القانون الجديد إلى المجلس والذي يمثل البديل للقانون الحالي والذي يشرع للمواطن ان ينتخب المحافظ ومدير المديرية رأسا وهذا يعتبر انتخاب حر ومباشر وهو ما يسعى اليه الجميع وسيتحقق إن شاء الله بعد مرور الفترة الانتقالية في الحكم المحلي والمحددة بأربع سنوات ، فالأمور تأتي خطوة خطوة .

الكحلاني : خطوة نموذجية في سبيل ترسيخ مبدأ الحكم المحلي

ومسألة انتخاب المحافظين تعتبر أساس الديمقراطية والذي سيكون الحكم المحلي فيه كاملا من المحافظ إلى مدير الناحية إلى مدراء المديريات وتم إرسال مطالبة من هيئة رئاسة المجلس الى الحكومة للتسريع بتقديم القانون الجديد في نفس اليوم الذي تم فيه التوقيع على التعديل الأخير للقانون».

ويضيف « القانون البديل المقرر ان تقدمه الحكومة إلى مجلس النواب للمصادقة عليه العام المقبل من شأنه توسيع صلاحيات الحكم المحلي بحيث يكون نظاما كامل الصلاحيات بحيث تتم انتخابات المحافظين وأمين العاصمة عن طريق الانتخاب المباشر من الشعب».

تجربة نموذجية

عضو مجلس الشورى - عضو لجنة حقوق الإنسان بالمجلس يحيى الكحلاني يرى أن الخطوات التي حققها اليمن في مجال ترسيخ المسار الديمقراطي من خلال بناء دولة المؤسسات والسلطات المحلية والشعبية ومؤسسات المجتمع المدني كانت رائدة ومتقدمة في حين أن خطوة انتخاب المحافظين تعد تجربة نموذجية تخطوها اليمن بغض النظر عن ما ترافقها من سلبيات أو عيوب ، إلا انها ستساعد على الاستقرار الاجتماعي والتداول السلمي للسلطة من خلال مشاركة كافة المواطنين في اختيار من يمثلهم سواء على مستوى المحافظين اوالمجالس المحلية».

ويضيف الكحلاني «هذه الخطوة ليست أهم من انتخاب رئيس الجمهورية الذي ينتخب من الشعب مباشرة ، يجب أن نساعد على ترسيخ هذا المسار الديمقراطي وان يفهم كل مواطن يمني أن هذا حق دستوري وأن هذا من صلاحيات المجتمع في بناء الدولة الحديثة لكي نواكب العصر على مستوى الوطن العربي أو العالم ، فاليمن بحاجة الى البناء ، الى التنمية الى التعليم وأشياء كبيرة تتطلب مشاركة كل المواطنين بمختلف فئاتهم وتكويناتهم « .

ويلفت الكحلاني إلى أن «انتخابات المحافظين التي تنطلق غدا السبت خطوة أولى فعلى سبيل المثال رئيس الجمهورية تم انتخابه من مجلس النواب ثم تطورت المسألة الى الانتخاب المباشر من الشعب ، مجلس النواب كان يعين عضو المجلس تعيين حتى الانتخاب لم يكن بالطريقة الديمقراطية فكانت في البداية تعتمد على التزكية وما شابه ذلك ،ومن ثم تطورت المسألة الى ان أصبح عضو مجلس النواب ينتخب بالاقتراع المباشر ، وعملية انتخاب المحافظين الآن هي خطوة أولى أو مرحلة أولى يتعود الناس فيها على الاختيار والتمثيل» .

ويضيف « تعتبر خطوة انتخاب المحافظين تجربة نموذجية ينبغي على المواطن والناخب ان يتفهمها ويجب علينا ان نساعد في ترسيخ هذا المبدأ مهما كانت جوانب القصور والأخطاء فنحن حديثو تجربة ، الناس سبقتنا من آلاف السنين ولازالت هناك خطوط حمراء مازالت الانتخابات الأميركية والفرنسية فيها شوائب وفيها عيوب كل هذه الأمور تتم من خلال الانتخابات فلماذا نريد ان نسبق العالم ونحن نعرف مستوانا الثقافي والاجتماعي ، فلا داعي للمبالغة» .

رأي مغاير

عضو مجلس النواب الدكتور عبدالملك القصوص ، عضو لجنة الصحة العامة والسكان بالمجلس يرى أنه « رغم قناعته بأن انتخاب المحافظين تعتبر خطوة جيدة في سبيل تحقيق الحكم المحلي إلا أن الانتخابات كان يجب أن يمارسها الشعب مباشرة بانتخاب المحافظين

صعيدي : انتخابات المحافظين على طريق توسيع المشاركة الشعبية

وليس من خلال مجالس ناخبة فاز فيها الحزب الحاكم فلا يعقل ان ينتخب رئيس الجمهورية أعلى منصب في البلاد من خلال الشعب مباشرة وينتخب المحافظون في مستوى أدنى من خلال هيئات ناخبة فيما كان أولى ان يتم انتخاب المحافظين من خلال الشعب مباشرة بانتخابات حرة حيث يختار الناس من يمثلهم وحتى نشعر بأن البلاد تتجه نحو اللامركزية وتقليص السلطات المركزية وإعطاء سلطات أوسع للسلطة المحلية».

ويضيف الدكتور القصوص»برأيي لو ان انتخاب المحافظين يتم عن طريق الشعب فمن المؤكد ان هذه الخطوة ستكون خطوة ايجابية لانها تعطي صلاحيات لامركزية وبالتالي تتقلص المركزية التي تعيق كثير من المشاريع والتنمية» .

د/القصوص : خطوة إيجابية لأنها تعطي صلاحيات لامركزية

توسيع المشاركة

لكن عضو مجلس الشورى وعضو لجنة حقوق الإنسان بالمجلس ابراهيم عبدالله صعيدي يؤكد أن « انتخاب المحافظين خطوة أولى وخطوة متقدمة جدا من أجل توسيع المشاركة الشعبية في نظام الحكم المحلي» .

ويضيف «أعتقد أنا جازما بأن هذه الخطوة ستشكل مدخلا صحيحا لتعزيز نظام الحكم المحلي وتطويره بالاهداف المنشودة ، قد يقول البعض لماذا ينتخب المحافظون من قبل أعضاء السلطة المحلية فنقول لهم أعضاء السلطة المحلية أولاً هم منتخبون من الشعب وبالتالي نحن نبدأ بداية أولى وأنا اعتقد انها بداية جيدة وممتازة وستعزز من نظام الحكم المحلي».. ويلفت صعيدي «نحن نشعر أن الاخوة في أحزاب المعارضة يتفهمون كل الخطوات الجيدة التي يتخذها النظام السياسي وهذه خطوات مهمة جدا لتعزيز النظام السياسي لنناضل جميعاً من أجل هذا النظام وأتمنى عليهم ان يراجعوا مثل هذه المواقف لأنها لاتخدم بالفعل السياسات التي هم حتى يطرحونها فيما يتعلق بنظام الحكم المحلي ونتمنى لهذه الخطوة النجاح الكبير لأنها بالفعل في تقديري هامة جداً لتعزيز نظام الحكم المحلي».

ويرى عضو مجلس النواب مقرر لجنة الحقوق والحريات بالمجلس عبدالوهاب معوضه قرار القيادة السياسية التاريخي انتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات قرارا جريئا وخطوة رائدة في سبيل ترسيخ مبدأ الديمقراطية والمشاركة السياسية التي تعيشها اليمن اليوم .

ويؤكد أن« هذه النقلة غير المسبوقة على مستوى الوطن العربي سيكون لها الأثر الايجابي على سمعة اليمن وإشراك كافة شرائح المجتمع في التعبير عن الرأي والمشاركة السياسية في سبيل تحقيق تنمية شاملة تعم الحضر والريف ، في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية» .

قيادات محلية وتنفيذية وشخصيات أكاديمية:

بانتخاب المحافظين ستخطو اليمن خطوات في شتى مجالات التنمية

بالانتخاب سيكون المحافظ والمواطنون على المحك

صنعاء /سبأ:

أجمعت قيادات محلية وتنفيذية وشخصيات اكاديمية على الأهمية الكبيرة لعملية انتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات التي ستجري اليوم.

واعتبرت هذه القيادات والشخصيات في تصريحات لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) هذه الخطوة مدخلاً طبيعيا وسليماً لتحقيق الحكم المحلي واسع الصلاحيات واستكمال بنية مقوماته في عموم الوحدات الادارية.

وبهذا الخصوص قال وكيل أمانة العاصمة للشؤون المالية والادارية محمد محمد العمري:«ان الانتخابات تمثل عرسا وانجازا ديمقراطيا جديد تعيشه اليمن».

وأكد ان اليمن ستخطو خطوات الى الامام في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعملية انتخابات أمين العاصمة والمحافظين التي اعلن عنها رئيس الجمهورية.

وأضاف:« ان المحافظ المنتخب عبر المجالس المحلية المنتخبة بصورة مباشرة من قبل الشعب سيلتف المواطنون حوله لانه يمثلهم ويعرف تركيبات المحافظة من الناحية الاجتماعية وايضا البنية القبلية».

وأشار الى أن هذه الانتخابات من قبل المجالس المحلية وأمناء العموم في المديريات هي مرحلة انتقالية وبعدها سيتم انتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات من كل ناخب في المحافظة, وسيقتصر عمل المجالس المحلية كأعضاء على القيام بعملية التقدير واعادة الفحص لكل المتقدمين ..متمنيا التوفيق وحسن اختيار من سيقوم بعملية ادارة هذه المحافظات وأمين العاصمة.

من جانبه قال عميد كلية الآداب بجامعة صنعاء الدكتور محمد عبدالعزيز يسر:« ان القرار الخاص بانتخاب المحافظين من قبل المجالس المحلية قرار يضع المحافظة عند مسؤولياتها الكاملة التي تكمن في تطوير كل المحافظات كما انها خطوة في تنفيذ المشاركة الشعبية التي تحفظ لكل المواطنين ذكورا واناثا الحق في اختيار المشاريع من خلال المحافظ».

واعتبر هذه الانتخابات تجربة فذة وقمة الديمقراطية ومن مميزاتها انها تضع المواطنين امام المحافظ الذي سينتخبونه والمحافظ بدوره سيوجه دفة التنمية بالمحافظة من خلال المشاريع التي تحتاجها المحافظة حسب اولوياتها.

وبارك العميد هذه الخطوة الجريئة من قبل القيادة السياسية التي تريد ان تضع المواطن على المحك وان يكون للمواطن الحق في اختيار المشاريع من خلال من سيختاره.

من جانبه اوضح وكيل اول وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عبده محمد الحكيمي ان هذه الانتخابات تعد تجربة ممتازة وجديرة بالاهتمام وتعتبر تنفيذا لبرنامج الاخ رئيس الجمهورية الانتخابي الذي هو استكمال للعملية الديمقراطية وانتهاجا لمبدأ حكم الشعب لنفسه بحيث كل محافظة تنتخب محافظها سواء على مستوى الامانة او المحافظات.

وقال الحكيمي:« انا شخصيا الوم المعارضة وألوم بشدة كل من يقاطع الانتخابات أومن يقلل من شأن التجربة, والمعارضة وجدت لتشارك لا ان تقاطع.. معتبرا ان هذه التجربة ناجحة بكل المقاييس وان اي سلبيات يمكن تلافيها في المرات القادمة والتي سيقوم فيها المواطنون انفسهم بانتخاب المحافظين.

واعتبر نائب المدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية قاسم خليل ان الانتخابات تمثل عرسا وطنيا وديمقراطيا وتعد تحولا جديدا في التجربة الديمقراطية اليمنية .

وقال خليل:« ان انتخاب المحافظ وامين العاصمة سيعطيهم صلاحيات واسعة لتحقيق التنمية الشاملة للمحافظات من خلال التخطيط الصحيح والرقابة للمشاريع التنموية عن قرب وسيصبح من صلاحيات السلطات المحلية في المحافظة تلمس الاحتياجات الفعلية للواقع المحلي».

وأكد الى ان أعضاء المجالس المحلية الذين تم اختيارهم من قبل الشعب بصورة مباشرة دليل علي انهم جديرون بالثقة لانتخاب امين العاصمة والمحافظين.

مؤكدا نائب مدير الصندوق الى ضرورة الاستعداد الجيد من قبل المحافظ والمجالس المحلية في المحافظات لاستكمال البنى التحتية في المحافظة وضرورة تحسين صورتها في كافة قطاعات التنمية والاستثمار وسيكون هناك تنافس كبير بين المحافظات.

وكيل الإدارة المحلية:

استكمال إنجاز مصفوفة تنفيذية متكاملة لنقل الصلاحيات الرئيسية من السلطة المركزية إلى المحافظات الدول والمنظمات المانحة أبدت دعما مطلقا لانتخابات المحافظين

صنعاء/سبأ:

كشف وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع التنمية المحلية محمد زمام عن استكمال الحكومة ممثلة بوزارة الأدارة المحلية وعدد من الوزارات الأخرى إنجاز مصفوفة تنفيذية متكاملة لنقل صلاحيات تنفيذية رئيسية الى المحافظات .

وقال في حوار خاص أجرته معه وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) عشية اجراء أول انتخابات لمحافظي المحافظات في اليمن :« سيتم نقل اكثر الصلاحيات التنفيذية ذات الصلة بالشأن المحلي الى المحافظات وذلك في أطار الترجمة العملية لمقررات البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية والبرنامج التنفيذي للحكومة الهادفة الى تعزيز اللامركزية في اليمن ».. منوها الى أن الحكومة اقرت نقل مبلغ « 42» مليار ريال الى المحافظات .

وأشار وكيل وزارة الادارة المحلية الى ان أجراء اول انتخابات لمحافظي المحافظات في اليمن حظي بدعم ومساندة كافة الدول والمنظمات المانحة .. مفيدا بأن العديد من هذه الدول والمنظمات ومن أبرزها دول الاتحاد الأوربي ومنظمة دعم الانتخابات الدولية والمعهد الديمقراطي الامريكي طلبت المشاركة في الرقابة على سير الانتخابات الأولى من نوعها في البلاد .

وأرجع زمام حيثيات اتخاذ القيادة السياسية لقرار التعجيل باجراء انتخابات المحافظين لاعتبارات تتعلق بالتسريع بوتائر التنمية الشاملة في المحافظات .

اعتماد الاقتراع غير المباشر مؤقتا استهدف تقوية المجالس المحلية

بداية كيف تقيمون أهمية إجراء أول انتخابات للمحافظين عن طريق المجالس المحلية المنتخب أعضاؤها من الشعب وأثر ذلك في ترجمة توجهات الحكومة نحو تعزيز اللامركزية؟

إجراء انتخابات المحافظين لم تأت بمحض الصدفة وأنما كانت أولا ترجمة لمقررات قانون السلطة المحلية حيث كان هناك اشارة إلى هذه الخطوة .. ثانيا ورد في البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية صراحة بأنه سيتم خلال المرحلة القادمة التى اعقبت الانتخابات الرئاسية توسيع صلاحيات المجالس المحلية وصولا الى الحكم المحلي وقد انعكست هذه التوجهات الجادة عمليا في البرنامج التنفيذي للحكومة الذي ترجم ما تضمنته المصفوفة المتعلقة بتنفيذ برنامج الرئيس الانتخابي بشكل عملي من خلال اجراء انتخابات للمحافظين ..الجديد في الانتخابات انه تم تقديم انتخاب المحافظين على استكمال التعديلات الدستورية كما تم تعديل القانون « رقم 4» بشكل عام وقد تم اتخاذ هذا القرار بعد أن قطعت اللجان المكلفة بأنه حيثيات تستدعي تعديل ما يقدر بـ 70بالمائة من قانون السلطة المحلية لذلك اتخذ فخامة رئيس الجمهورية القرار الشجاع بالتعجيل باجراء انتخابات المحافظين لاهداف في مجملها تنموية .

هل يمكن توصيف قرار اجراء انتخابات المحافظين بأنه قرار سياسي أم اقتصادي يستهدف غايات تنموية ؟

انتخاب محافظي المحافظات قرار سياسي لهدف تنموي متكامل وفي اعتقادي أن الحيثيات التى دفعت فخامة الرئيس الى اتخاذه ترجع الى ما تم تلمسة فعليا من بطء في عملية التنمية في بعض المحافظات ولأسباب عديدة من اهمها المفارقة المتمثلة في ان محافظا معينا أى اختير بطريقة التعيين يرأس مجلساً محلياً منتخباً الى جانب عدم تجانس بعض المحافظين مع بعض المجالس المحلية وفي تقييمي أن قرار اجراء انتخابات المحافظين استهدف غاية تنموية هامة وسوف تنعكس نتائج هذا القرار الاستراتيجي على مسارات التنمية المحلية في المحافظات وسيؤدي الى تسارع عملية التنمية في كافة المحافظات اليمنية وعلى سبيل المثال محافظة « الضالع » وبالرغم من ادعاءات الحرمان من التنمية هناك مشروع تنموي فيها كلفته الاجمالية «22» مليون دولار وخلال عام ونصف من بدء التنفيذ لم يصرف سوى «119» الف دولار فمن المسئول عن هذا القصور الحكومة ام السلطة المحلية ام المحافظ لذلك فإن انتخاب المحافظ سيترتب عليه بالضرورة مسؤوليته الكاملة أمام ناخبية عن أى قصور في تنفيذ المشاريع في محافظته .

ماذا عن القائمة النهائية للمرشحين المتنافسين في انتخابات المحافظين حتى عشية اجراء هذه الانتخابات ؟

بلغ عدد المرشحين المتنافسين حتى قرب اجراء الانتخابات «38» مرشحا وهذه القائمة كانت الى ما قبل اتخاذ المحكمة قراراتها الاخيرة بخصوص الطعون المقدمة وقد كانت هذه القرارات متميزة بالشفافية المطلقة ونافذة بشكل نهائي ونستدل على ذلك ان القرارات القضائية التى صدرت في الطعون المقدمة للقضاء في محافظتي حجة وريمة كانت قرارات نافذة ونهائية والأن أصبح عدد المرشحين 36 مرشحاً .

سجلت محافظة حضرموت تقدما على بقية محافظات الجمهورية في الموعد الزمني المقرر لبدء عملية استقبال الناخبين بـ 24ساعة, لماذا ؟

نعم تم فعليا استكمال كافة الترتيبات لاستقبال الناخبين بل وشرعنا وانا ارأس اللجنة الاشرافية على الانتخابات في المحافظة في استقبال الناخبين وقد تم بدء هذه العملية قبل يوم واحد من الموعد الزمني المقرر لتدشين استقبال الناخبين فى محافظات الجمهورية لاعتبارات تتعلق بكبر المساحة الجغرافية لمحافظة حضرموت وكثافة قوام الهيئة الناخبة التى يصل اعضاؤها الى « 634» ناخبا .

ماهي طبيعة الحيثيات التى استدعت اجراء اول انتخابات للمحافظين في اليمن بطريقة الاقتراع غير المباشر أى عبر المجالس المحلية وليس عبر الاقتراع العام والمباشر ورأيكم في وجهات النظر المغايرة التى اعتبرت نمط الاقتراع غير المباشر قصورا في جوهر العملية الديمقراطية ؟

اولا البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية والبرنامج التنفيذي للحكومة وكذا أهداف الادارة المحلية توخت تحقيق غايات استراتيجية وهامة عبر اجراء انتخابات للمحافظين والتدرج إلى الوصول إلى الإنتخاب المباشر, والخطو الحالية لها غايات تتمثل في تعزيز وتقوية المجالس المحلية التى باضطلاعها بمهام انتخاب المحافظين تكتسب مقومات القوة المنشودة وبالعكس فإن اخضاع عملية انتخاب المحافظين للاقتراع العام والمباشر يضعف من دور المجالس المحلية ..اما ما يخص أن اعتماد الاقتراع غير المباشر يضعف من الإطار الديمقراطي للعملية فهذه وجهة نظر غير موضوعية فهناك «18» دولة أوربية على رأسها دول عريقة في الممارسات الديمقراطية كبريطانيا وفرنسا تعتمد انتخاب العمدة أو رئيس البلدية من بين اعضاء السلطة وربما الاستثناء الوحيد هو ما يخص انتخاب « عمدة لندن » في بريطانيا حيث اعتمد تعديل دستوري في العام 2000م غير نمط انتخابه لذا فأن انتخاب المحافظين من قبل الهيئات الناخبة الممثلة بالمجالس المحلية يعزز ويقوي هذه المجالس وهذه من اهم اهداف الادارة المحلية في اليمن .

ماذا عن محافظة الضالع في ضوء ما تردد عن مقاطعتها للإنتخابات نتيجة اعتبارات ترجع للمواقف المعلنة من قبل أحزاب تكتل اللقاء المشترك المعارضة ازاء عدم مشاركتها في هذه الانتخابات ؟

بحسب معلوماتنا محافظة الضالع سجلت اكبر عدد من المرشحين المتنافسين وعددهم ثمانية وقد انسحبوا لصالح مرشح حزب المؤتمر الشعبي العام الذي هو محل أجماع على ترشيحه ..ايضا فيما يخص مقاطعة احزاب المعارضة للانتخابات هذا توصيف غير دقيق فأحزاب المعارضة لم تقاطع بشكل عام الانتخابات ولو رجعنا الى البيان الصادر عن أحزاب اللقاء المشترك لوجدنا أن أحزاب « المشترك» تقاطع انتخابات المحافظين كعملية سياسية وتركت لكل قيادة حزبية في المحافظات حرية التعاطي مع هذه الانتخابات وهناك مشاركة للمعارضة في الهيئات الناخبة وهناك اشكالية تخص احزاب المشترك ذاتها « فعلى سبيل المثال الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة الضالع ينتمي لحزب التجمع اليمني للاصلاح, فهل سيسمح بانتخاب محافظ للمحافظة من حزب آخر في المعارضة ؟!.

في حال لم يكتمل النصاب لاجراء الاقتراع في الضالع وهو احتمال قائم نتيجة احتمالات مقاطعة بعض اعضاء الهيئة الناخبة المنتمين لأحزاب المعارضة عملية الاقتراع,فكيف سيتم التعاطي مع هذه الاشكالية المحتملة ؟

اذا لم يكتمل النصاب لاجتماع الهيئة الناخبة في اليوم الأول لاجراء الانتخابات أى مشاركة ثلثي اعضاء الهيئة سيؤجل الاقتراع الى اليوم الثاني وسيتم اجراؤه بالاجماع اى النصف + واحد وسوف تتمكن الهيئة الناخبة بهذا من انتخاب المحافظ ونتطلع الى أن تتم عملية الانتخاب في اليوم الأول لاجراء الاقتراع.

كيف تقيمون تعاطي الدول والجهات المانحة مع مبادرة اليمن بإجراء أول انتخابات للمحافظين ؟

هناك دعم ومباركة حظيت بها انتخابات المحافظين التى ستجري غدا السبت «اليوم» وهذا مالمسناه من قبل كافة الدول والجهات المانحة وهناك دول ومنظمات مانحة طلبت المشاركة في الرقابة على سير اداء هذه الانتخابات ومن أبرز هذه الدول والمنظمات الدول الاوربية ومنظمة دعم الانتخابات الدولية والمعهد الديمقراطي الامريكي ونحن في الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الادارة المحلية نطالب الدول والجهات المانحة ليس بدعم انتخابات المحافظين ولكن بدعم التنمية المحلية في المحافظات كون انتخابات المحافظين تمثل تغيرا جذريا في علاقة المحافظ بالسلطة المركزية ونحن في وزارة الادارة المحلية لن نطلب من الوزارات المركزية أن تحول المشاريع التنموية الى وزارة الادارة المحلية وأنما سيقتصر دور وزارة الادارة المحلية على التنسيق بين الوزارات والسلطات المحلية من خلال الرقابة وتحسين فاعلية المساعدات والمشاريع .

أخيرا هناك سؤال يفرض نفسه ماذا بعد إنتخابات محافظي المحافظات, ما طبيعة الصلاحيات ونطاقها التى ستمنح لمحافظي المحافظات المنتخبين وللمجالس المحلية وهل ثمة اجراءات عملية اتخذت في هذا الصدد ؟

نعم هناك اجراءات عملية اتخذت في هذا الصدد حيث اتخذ مجلس الوزراء مؤخرا قرارا بنقل مبلغ « 42» مليار ريال الى المحافظات وحاليا نحن في وزارة الادارة المحلية بالتعاون مع العديد من الوزرات الأخرى بصدد استكمال انجاز مصفوفة تنفيذية متكاملة لنقل صلاحيات تنفيذية رئيسية الى المحافظات حيث سيتم نقل اكثر الصلاحيات التنفيذية ذات الصلة بالشأن المحلي الى المحافظات .